ق-032/(01/13)/06-خ(0085)

الأمانـــة العامـــة

كلمـة

معـــالي الأمـــين العـــــام

في

القمة التنموية: الاقتصادية والاجتماعية
في دورتها الثالثة

الرياض: 21 يناير / كانون ثان 2013

بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود،

رئيس القمة العربية التنموية

صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز آل سعود

ولي عهد المملكة العربية السعودية،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

يسعدني في البداية أن أعرب عن بالغ الشكر والتقدير للمملكة العربية السعودية على ما وفرته من رعاية وإمكانيات مقدرة لإنجاح القمة العربية التنموية الثالثة، وأهنئ بهذه المناسبة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، على توليه رئاسة القمة وقيادة مسيرة العمل العربى التنموى والدفع به نحو تحسين معيشة المواطن العربي.

وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير باسمي وباسم جميع زملائي وزميلاتي في الجامعة إلى فخامة الرئيس د. محمد مرسي على كل ما قدمته مصر من جهود مقدرة أثناء رئاستها للقمة الثانية.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

تنعقد هذه القمة في مرحلة تشهد فيها المنطقة العربية تحولات كبرى و تتطلع الشعوب العربية الى اصلاح أوضاعها، وتطوير مجتماعتها، وتحقيق التنمية المستدامة، والعدالة الاجتماعية. ومن هذا المنظور تسعى جامعة الدول العربية جاهدة الى وضع البرامج والمشروعات التى تمثل اولوية للعمل التنموى العربى المشترك، وتأخذ فى الاعتبار اسباب الحراك الذى تشهده المنطقة والمطالب المشروعة للشعوب العربية.

وفي هذا السياق شرعت الامانة العامة فى عملية تطوير الجامعة العربية واجهزتها ومنظماتها المتخصصة، وسوف اعرض على القمة العادية المقبلة فى دولة قطر بعض الافكار التى تمثل أولويات لعملية التطوير، آمل أن تنظر فيها القمة وتتخذ القرارات المناسبة للشروع فى التنفيذ في هذا الإطار الزمني المحدد. ومن جانب أخر

بدأ تطوير الهيكل التنظيمي للأمانة العامة وأنظمتها بحيث تكون قادرة على مواكبة المهام والمسؤوليات الجديدة التي فرضتها التغيرات داخل المجتمعات العربية، بما يحقق طموحات المواطن العربي، وبهدف تحسين الأداء ورفع الكفاءة.

إن المنطقة العربية في حاجة إلى مزيد من المبادرات التي تسهم بشكل فاعل ومباشر في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وأود هنا الإشادة بمبادرة حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت حول المشروعات المتوسطة والصغيرة وحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين باحتضان مملكة البحرين لمشروع البورصة العربية المشتركة.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

أصدر مجلس وزراء الخارجية العرب في 2012/11/17 قرارا هاما بتغيير منهج معالجة القضية الفلسطينية تغييرا شاملا، بحيث يركز المجتمع الدولي ممثلا في مجلس الأمن على إنهاء النزاع برمته عن طريق إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة في إطار زمني محدد، وذلك بدلا من أسلوب ادارة الأزمة المتبع منذ أكثر من عشرين عاماً والذي ثبت عدم جدواه وهذا الأمر يتطلب تحركا دبلوماسيا عربيا واسع النطاق وخاصة مع المجموعات السياسية والجغرافية والدول الفاعلة لمساندة الموقف العربي في مجلس الأمن لمتابعة التنفيذ. وإلى أن يتحقق ما يسفر عنه هذا التوجه الجديد، وكلنا نعلم أن هذا لن يكون أمراً سهلاً، فلابد من مواجهة الآثار الاجتماعية والصحية الناجمة عن العدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو أحد الأهداف الرئيسية التي تعمل عليها أجهزة الجامعة ومجالسها الوزارية ومنظماتها المتخصصة ذات الصلة. وهنا أطالب كافة الشركاء الإقليميين والدوليين بمواصلة جهودهم للتخفيف من وطأة الاحتلال والعدوان الإسرائيلي الغاشم على الأراضي الفلسطينية، وما ينتج عنه من آثار بالغة الخطورة على الشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها صعوبة تقديم الخدمات الرئيسة والاحتياجات الضرورية، علاوة على ازدياد نسب الفقر والبطالة والإعاقة. وفي هذا الإطار، فإن الإدانة الدولية لإسرائيل لحجبها الأموال الفلسطينية المستقطعة كضرائب لا تكفي، فلابد من اتخاذ اجراءات عملية تجاه إسرائيل لتحويل هذه الأموال المستحقة التي تشكل ركنا أساسياً في الاقتصاد الفلسطيني، وحجزها يلحق ضرراً بالغاً ومباشراً على القوت اليومي للمواطن الفلسطيني.

وأود بهذه المناسبة توجيه الشكر لخادم الحرمين الشريفين على مساهمة المملكة في شبكة الأمان المالية الفلسطينية، ونتطلع إلى استكمال بقية الدول العربية بالوفاء بالتزاماتها في هذا الشأن.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

وعلى صعيد البحث عن حل للأزمة السورية، أجد نفسي مضطرا إلى أن أقر بأن جميع الاتصالات التي اجراها الممثل الخاص السيد الأخضر الإبراهيمي لم تثمر حتى الآن عن أية بارقة أمل في وضع هذه الأزمة على طريق الانفراج وبدء المرحلة الانتقالية التي تقررت منذ ستة أشهر. وأمام هذا النزيف اليومي لدماء السوريين، وقصف تراثهم وأبنيتهم، ونزوح وتشريد الآلاف منهم، أسمحوا لي بمناسبة هذا التجمع للقادة العرب أن أضع أمام هذا المحفل رفيع المستوى طرحا ضروريا في ظل استمرار هذا الجمود، ويتلخص في نقطتين: الأولى دعوة مجلس الأمن بأن يجتمع فورا ويصدر قرارا ملزما بوقف فوري لإطلاق النار حتى يتوقف شلال الدم في سوريا، الثانية وهي مرتبطة لزاما بالأولى: إنشاء قوة مراقبة دولية للتحقق من أن القتال قد توقف، حتى يمكن أن تتحقق طموحات ومطالب الشعب السورى الذى انتفض من اجلها.

ومن جهة أخرى فإن تفاقم المأساة السورية، وتردي الأوضاع الإنسانية، حدا بمجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية في دورته الاستثنائية التي عقدت أعمالها في الأسبوع الماضي الى اتخاذ قرار إيفاد بعثة إلى دول الجوار لسورية للوقوف على أوضاع النازحين وتحديد احتياجاتهم، وسوف تبدأ مهمة هذه البعثة خلال هذا الأسبوع، تمهيداً لعرض الأمر على "مؤتمر الكويت الدولي للمانحين للشعب السوري" الذي دعا إليه سمو أمير دولة الكويت في نهاية شهر يناير الجاري وذلك لاتخاذ الإجراءات المناسبة لتلبية تلك الاحتياجات العاجلة والملحة.

وفي هذا الإطار لابد من الإشارة إلى ما تتعرض له جمهورية الجزائر الآن كما جاء في كلمة فخامة الرئيس محمد مرسي، والإعراب عن تضامننا مع الجزائر الشقيقة في مواجهة الأعمال الارهابية.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

لا شك في أن التطورات السياسية في المنطقة أثرت سلباً على تدفق الاستثمار إلى الدول العربية، لذا كان من الأهمية النظر في تعديل الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال بالدول العربية، والمرفوعة للقمة لاعتمادها في صيغتها المعدلة، بحيث

تتواءم مع المتغيرات الجديدة على الساحتين الإقليمية والدولية، ولتوفير المناخ الملائم لزيادة الاستثمارات العربية والمساهمة في توجيها إلى داخل المنطقة العربية، بهدف الحد من البطالة والفقر.

ومنذ إطلاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 1996، تعمل الأمانة العامة للجامعة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على متابعة ووضع الأطر والآليات اللازمة لاستكمال متطلبات المنطقة وفق التوقيتات المحددة لذلك. وعلى الرغم من الجهود المبذولة، فلاتزال هناك بعض المعوقات التى يتعين على الدول العربية الأعضاء معالجتها، ومن أهمها عدم الانتهاء من قواعد المنشأ العربية، وتهيئة البنية الملائمة للانتقال إلى الاتحاد الجمركي العربي، والذي يجرى حاليا متابعة تنفيذ كافة الاجراءات لاستكمال متطلباته تمهيدا لإطلاقه بعد عامين.

كما يمثل موضوع الطاقة المتجددة أحد المشروعات الهامة المعروضة على القمة من خلال وثيقة الاستراتيجية التي ترسم رؤية مستقبلية للوطن العربي في مجال الطاقة المتجددة إلى آفاق عام 2030 باعتماد سياسات وطنية وإقليمية تساهم في تهيئة المناخ لتطوير التقنيات وتعزيز آليات التعاون الإقليمي والدولي وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في تطور استخدامات الطاقة المتجددة.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

هناك حوار عالمي سوف يبدأ بعد إجراء تقييم لمدى تنفيذ الأهداف التنموية للألفية بهدف وضع الأولويات العالمية لتحقيق التنمية المستدامة ما بعد عام 2015. وانطلاقاً من ضرورة وضع رؤية عربية تمثل أولويات المنطقة في هذا الحوار العالمي المنتظر نحو التنمية المستدامة، معروض على جدول أعمال القمة نتائج أعمال "المؤتمر العربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية" والتي تضمنت تصوراً للتحرك المطلوب لبلوغ الأهداف التنموية للألفية لعام 2015، وما بعدها، وأولويات المنطقة في هذا الحوار العالمي للتنمية، وآمل أن يتم اعتمادها من القمة والتوجيه برفعها إلى المؤتمر العام رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة لتأكيد المساهمة العربية في الرؤية العالمية للتنمية المستدامة.

إن تحسين صحة المواطن العربى والتصدي للأمراض يُعد من القضايا الحيوية فى العالم العربي، ومن هنا تبرز أهمية خطة العمل التى تم اعتمادها فى الرياض فى

"المؤتمر الدولي لأنماط الحياة الصحية والأمراض غير السارية في العالم العربي والشرق الأوسط" في سبتمبر 2012، مرفوع إلى مقامكم نتائج هذا المؤتمر للنظر في توجيه كافة الأجهزة ذات العلاقة بتنفيذ هذه الخطة الهامة وبما يسهم في تعزيز الصحة كمحور للتنمية.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

أخذا في الاعتبار الدور الفاعل للقطاع الخاص العربي، نظمت الأمانة العامة للجامعة بالتعاون مع الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، ومجلس الغرف السعودية مؤخرا، منتدى القطاع الخاص العربي الذي عقد بالرياض، وشارك فيه حوالي ألف من رجال الأعمال، وطرح مشروعات في مجالات التنمية الزراعية، وتنمية الاتصالات وقواعد المعلومات، والثقافة والتعليم، والاقتصاد المعرفي وتنمية الابتكار والإبداع، ومكافحة البطالة، وتسهيل التجارة.

كما نظمت الجامعة في نفس الفترة بالقاهرة أعمال منتدى الشباب العربي الثالث تحت عنوان "الشباب العربي: نحو تنمية مستدامة"، ومنتدى المجتمع المدني العربي الثالث تحت عنوان "منظمات المجتمع المدني المعنية بالتنمية الاجتماعية وعمليات الإغاثة والمساعدات الإنسانية".

ونتائج هذه المنتديات معروضة الآن على القمة لتبنيها وتأكيد الحرص على الاهتمام بالقطاع الخاص والشباب ومنظمات المجتمع المدنى بوصفهم شركاء رئيسيين في منظومة العمل العربي المشترك تحقيقا للتنمية الشاملة في المنطقة.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إنني على ثقة فى أن مقررات قمة الرياض ستشكل إضافة بارزة لتعزيز العمل التنموي العربي، آملا أن تساهم نتائج هذه القمة فى إحداث التغيير المنشود الذى تتوق اليه الدول العربية لتحقيق طموحات شعوبها فى التنمية المستدامة وبناء المستقبل الافضل للأجيال القادمة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.